المتغيرات الاقليمية والمحلية المساهمة في الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على الأمن المجتمعي في الجزائر

Regional and local variables contributing to illegal migration and its implications for Algeria's community security

تاريخ استلام المقال: 2022/12/04 تاريخ قبول المقال للنشر: 2022/12/25 تاريخ نشر المقال: 2022/12/31

ط.د/ حمزة هداجي*[1] ، أ.د / مصطفى مرضي

1- جامعة وهران 02 محمد بن احمد ، وهران- (الجزائر) hhadadji@gmail.com

2- جامعة وهران 01 احمد بن بلة ، وهران- (الجزائر) m.mordi@gmail.com

ملخص:

تلعب العديد من المتغيرات سواء إقليميا أو محليا دورا محوريا في تزايد أشكال وأصناف الهجرة غير الشرعية في دول منطقة الساحل الإفريقي ، هروبا من الأوضاع الأمنية أو الاقتصادية أو الاجتماعية التي شهدتها المنطقة خصوصا في السنوات الأخيرة، ما جعلها تشكل مجالا بحثيا خصبا لمختلف الباحثين والدارسين لطبيعة وتاريخ المنطقة.

تزايد أشكال الهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل الإفريقي تجاه المنطقة المغاربية بشكل عام والجزائر منها بشكل خاص كانت له تأثيرات على الصعيد الاجتماعي والأمن المجتمعي في الجزائر برزت نتائجها في العديد من المظاهر وهو ما سنحاول التطرق إليه في هاته الدراسة من خلال دراسة العلاقة الارتباطية بين الهجرة غير الشرعية والأمن المجتمعي وذلك بالتطرق إلى حيثيات الظاهرة وأسبابها ومسبباتها.

الكلمات المفتاحية باللغة العربية: منطقة الساحل، الهجرة غير الشرعية، الأمن المجتمعي،

Abstract:

Many variables, both regionally and locally, play a pivotal role in increasing forms and types of illegal migration in the countries of the African Sahel region, escaping the security, economic or social conditions experienced in the region, especially in recent years, making it a fertile research area for various researchers and scholars concerned with the nature and history of the region. The increasing forms of illegal migration in the African Sahel towards the Maghreb region in general and Algeria in particular have had social and community security impacts in Algeria. Its results have been reflected in many manifestations, which we will try to address in this study by examining the correlation between illegal migration and community security by addressing the causes and factors of the phenomenon

Keywords: word ; Sahel, illegal migration, community security

* هداجي حمزة.

مقدمة:

تعتبر الهجرة غير الشرعية من بين الظواهر العالمية التي عرفتها البشرية على مر التاريخ جراء الحروب والكوارث الطبيعية، وذلك لما لها من الآثار السلبية على البلدان المستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين، حيث تعتبر الهجرة غير الشرعية مصدر قلق كبير جدا للدول والأنظمة التي تستقبل على أراضيها أعدادا هائلة من المهاجرين غير الشرعيين، ناهيك عن الآثار السلبية لها في المجال الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي، والمتمثلة في انتشار الجرائم المصاحبة لها كالاتجار بالبشر وانتشار المخدرات وجرائم تزوير العملات وغيرها من الجرائم المصاحبة لها، والجزائر واحدة من الدول التي تعاني من مشاكل المهاجرين غير الشرعيين خصوصا في الحدود الجنوبية مع مالي والنيجر ميدان المعارك والحروب الأهلية الدائرة في منطقة الساحل الإفريقي.

فالأمن عموماً – والاجتماعي منه خصوصاً– هو حجر الزاوية الذي يرتكز عليه التقدم في سبيل تحقيق أهداف المجتمع الجماعية المشتركة، وهو مطلب أساسي ملح يتطلع إليه الفرد منذ بدء الخليقة، وفي أي مرحلة من مراحل حياته، ويتطلب من الدول والحكومات والأنظمة، العديد من الجهود المميزة لتحقيقه سواء على مستوى الأسرة أو القرية أو المدينة أو الدولة، أو المستوى الدولي؛ لأنه ركيزة أساسية لاستقرار الحياة البشرية، ولقد برزت مسألة الأمن الاجتماعي في الفترة الأخيرة باعتبارها مقاربة تهدف إلى سد الفراغ في مجال معالجة مصادر انعدام الأمن الذي أضحى يهدد حياة البشر في العالم قاضبة، إذ لم تعد مسألة امن الفرد تعرف اقتصارا داخل حدود الدول أو من حيث ارتهانها لأمن الدولة، بل أصبحت مسألة اهتمام الدول بشكل جماعي بل ويتعدى ذلك إلى دور المنظمات الدولية والإقليمية من اجل الحفاظ على امن المجتمع وتحقيق رفاهيته، فكان الأمن ولازال هاجس الأفراد والجماعات التي تسعى الأمم إلى تحقيقه بشتى السبل والوسائل باعتباره العامل الجوهري الذي يحفظ الوجود الإنساني ويمنحه مكانة في الحياة الاجتماعية، وقد تضافرت العديد من المتغيرات العالمية والمحلية المهدد لأمن الأفراد والجماعات وذلك راجع بدوره إلى تغير في البيئة المحلية التي أثرت عليها ظروف البيئة العالمية ما انعكس على التغيير في امن الافراد والجماعات وهو ما سنحاول دراسته من خلال الإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة المتغيرات الإقليمية والمحلية في تزايد أشكال الهجرة غير الشرعية؟ وكيف أثرت على واقع الأمن الاجتماعي في الجزائر؟

وللإجابة على الإشكالية اقترحنا الفرضية التالية: **للهجرة غير الشرعية ارتدادات سلبية على الأمن المجتمعي في الجزائر بسبب تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في المنطقة**

ولإثبات صحة أو خطأ الفرضية قمنا بتقسيم الدراسة التي بين أيدينا إلى المحاور التالية:

المحور الأول: مدخل مفاهيمي للهجرة غير الشرعية والأمن المجتمعي

المحور الثاني: انعكاسات المتغيرات الإقليمية والمحلية على الهجرة غير الشرعية

المحور الثالث: اثر الهجرة غير الشرعية على الأمن المجتمعي

***

المحور الأول: مدخل مفاهيمي للهجرة غير الشرعية والأمن الاجتماعي

أولا: مفهوم الهجرة غير الشرعية

الهجرة لغويا مشتقة من الفعل هجر والهجر ضد الوصل، هجره يهجره هجرا وهجرانا: صرمه، وهما يهتجران ويتهاجران، والهجرة الخروج من ارض إلى ارض، والمهاجرون: الذين ذهبوا مع النبي صلى الله عليه وسلم.[1]

وجاء في القاموس المحيط هجره هجرا بالفتح وهجرانا بالكسر: صرمه والشيء تركه كأهجره وفي الصوم: اعتزل فيه عن النكاح، وهما ويهتجران ويتهاجران: يتقاطعان، والاسم: الهجرة بالكسر وهجر الشرك هجرا وهجرانا وهجره حسنة والهجرة بالكسر والضم: الخروج من ارض إلى أخرى وقد هاجر والهجرتان: هجرة إلى الحبشة، وهجرة إلى المدينة، ويقال لقيته بعد هجرة بالفتح أي بعد خول أو بعد ستة أيام فصاعدا، أو بعد مغيب.[2]

أما اصطلاحا:

فقد تعددت التعاريف والمفاهيم التي سيقت لمفهوم الهجرة غير الشرعية بتعدد المفكرين والباحثين في هذا الشأن، وكذا بتعدد التسميات التي وصفت بها ظاهرة الهجرة بشكل عام وعليه سنتطرق في هذا المحور إلى أهم المفاهيم التي تطرقت لظاهرة الهجرة غير الشرعية.

فالهجرة بشكل عام تعني:

انتقال شخص من مكان لأخر أو من بلد لأخر، وهذا راجع للعوامل التي أدت إلى الهجرة، كالبحث عن وظيفة أو التعلم أو الاضطهاد، أو البحث عن مكان أكثر أمانا من، ومنه كانت هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم وصحابته من مكة إلى المدينة جراء الاضطهاد الذي تعرضوا لهم من طرف قبائل قريش، وهذا النوع أو الشكل من الهجرة مسموع به وهو حق قانوني وقد جرى الاعتراف عالميا بالحق في الهجرة

[1]– ابن منظور، لسان العرب، المجلد 06، دار المعارف، القاهرة، ص.4616– 4618

[2]– مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، القاموس المحيط، ط.08، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت، 2005، ص.395.

والانتقال من بلد لآخر منذ أكثر من نصف قرن وذلك بإقرار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948[1].

وفي الموسوعة السياسية فقد تم تعريف الهجرة باعتبارها كلمة تدل على الانتقال المكاني أو الجغرافي لفرد أو جماعة، أما في علم الاجتماع فتدل على تبدل الحال الاجتماعية كتغيير الحرفة أو الطبقة الاجتماعية أو غيرهما.[2]

وقد نصت العديد من الآيات القرآنية على الهجرة وذلك في قوله تعالى:" إن الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم قالوا فيم كنتم قالوا كنا مستضعفين في الأرض، قالوا ألم تكن ارض الله واسعة فتهاجروا فيها فأولئك مأواهم جهنم وساءت مصيرا"[3] فالآية الكريمة تحث على ضرورة الهجرة والخروج من أرضهم إلى ارض أخرى من اجل الاستئمان على الدين، وعدم المكوث والقعود في دار الكفر، وقوله تعالى أيضا " واصبر على ما يقولون واهجرهم هجرا جميلا" [4]

ويمكن تقسيم الهجرة في نطاقها إلى شكلين رئيسيين هجرة داخلية وتمثل حركة السكان داخل البلد الواحد أو الإقليم سواء من ريف إلى ريف أو من حضر إلى حضر بناء على عوامل اقتصادية كالتنمية الصناعية وارتفاع دخل الأفراد في القطاعات المرتبطة بالصناعة، وكذا ضيق الرقعة الزراعية في الريف والهجرة الخارجية أو الدولية ويقصد بها انتقال الفرد من دولة إلى دولة أخرى بهدف إقامته بها بصفة مؤقتة أو دائمة سواء بشكل إرادي واختياري من طرف الفرد نفسه أو بشكل قسري .[5]

أما الهجرة غير الشرعية

فيعرفها محمد سيد احمد بأنها الانتقال الدائم أو المؤقت من دولة إلى أخرى سواء كان بطريقة إرادية أو قسرية ، ويكون الخروج من الموطن الأصلي أو الدخول إلى دولة الاستقبال أو الإقامة بطريقة غير شرعية أو رسمية أو نظامية أو قانونية[6].

---

[1] – علي حميدي العبيدي، مفهوم اللجوء والهجرة في القانون الدولي وتطبيقاتها على هجرة العراقيين والسوريين، مجلة كلية المأمون الجامعة، العدد. 07، 2016، ص.107.

[2] – عبدالوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج.07، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1994، ص.67.

[3] – سورة النساء الآية 97 .

[4] سورة المزمل، الآية 10.

[5] –عدنان داود عبدالشمري، الحماية الدولية لحقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، ، 2015، ص.29– 33.

[6] – محمد سيد احمد، الإعلام وتجريف العقل الجمعي في مرحلة التحول الديمقراطي، أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، مصر، ، 2015، ص. 38.

وتعرف الهجرة غير الشرعية أيضا بأنها شكل من أشكال مخالفة القوانين واللوائح المنظمة والشروط الواجب توفرها لدخول أي أجنبي أو الإقامة في الدولة المهاجر إليها[1].

أما مفوضية الاتحاد الاروبي فترى أن الهجرة غير الشرعية هي ظاهرة تتعلق بدخول الأشخاص إلى دول الاتحاد الاروبي من جنسيات مختلفة وبطرق غير شرعية، عن طريق البر أو البحر أو الجو بما في ذلك مناطق العبور والمطارات وبوثائق مزورة أو بدون وثائق وبمساعدة شبكات الجريمة لمنظمة من مهربين وتجار.[2]

وهناك مصطلح مرادف للهجرة غير الشرعية ويتم استخدامه بشكل مكثف في دول المغرب العربي وهو مصطلح " الحرقة" ويعبر عن حرق كل الأوراق الرسمية والوثائق الثبوتية التي تثبت هويته والروابط التي تربط الفرد بجذوره وهويته على أمل أن يجدد هوية جديدة في بلدان الاستقبال[3]

ويمكن تعريف الهجرة غير الشرعية بأنها حركة الأفراد والجماعات ما بين الدول بالطرق غير القانونية وغير الشرعية، عن طريق التسلل عبر الممرات البرية أو البحرية ودون الحصول على التراخيص والوثائق القانونية التي تتيح للفرد المكوث داخل أراضي الدولة المهاجر إليها بشكل قانوني.

وتساهم العديد من العوامل في انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية والمتمثلة أساسا في الحروب والنزاعات المسلحة، إضافة إلى ضعف المستوى المعيشي والاقتصادي، وانتشار البطالة، والفقر في البلدان المصدرة للهجرة غير الشرعية، هو ما يجعل الأفراد والجماعات إلى حمل أنفسهم على الهجرة إلى البلدان الأكثر تقدما وتتوفر فيها فرص العيش الكريم .

ثانيا: مفهوم الأمن الاجتماعي

لغويا: الأمن من آمن بأمن أمنا، فهو آمن، وآمن أمنا وأمانا، اطمأن ولم يخف، فهو آمن وأمن وأمين، والأمن يعني الاستقرار والاطمئنان، نقول أمن منه أي سلم منه، وامن على ماله عند فلان أي جعله في ضمانه، والأمان والأمانة بمعنى واحد، فالأمن نقيض الخوف والأمانة ضد الخيانة والمأمن موضع الأمن[4].

[1] – عدنان داود عبدالشمري، المرجع السابق، ص.36.

[2] – غربي محمد، التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط الجزائر أنموذجا، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 2012، ص.52.

[3] – رقية سليمان عواشرية، نحو رؤية للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية الجزائر نموذجا، المجلة العربية للدراسات الأمنية، العدد.71، 2018، الرياض، ص. 144.

[4]– ابن منظور، لسان العرب، ط1، ج1، دار صادر، بيروت، 2000م، ص163.

ويعرف الأمن في اللغة العربية على انه السلامة والاستقرار، وهو ضد الخوف لذا نجد الإنسان مدفوع بدافع غريزي للدفاع عن نفسه وهو ما يمكن تسميته بالجانب السلبي للأمن أي اتقاء الشر، أما الجانب الأخر للأمن فهو سعي الإنسان لنيل حقوقه وتحسين أحواله وتأمين مستقبله وهذا ما يمكن تسميته بالجانب الايجابي للأمن، وهما جانبان متصلان اتصالا وثيقا فيما بينهما وهدفهما الاستقرار والعيش بسلام وسعادة وطمأنينة.[1]

أما في اللغة الأجنبية فهو مرادف للكلمة الانجليزية Security والفرنسية Sécurité ويكاد يتطابق المفهوم في كافة المعاجم اللغوية حيث يعتمد على مبدأ تحقيق الطمأنينة وعدم الخوف[2].

وعليه يعد مفهوم الأمن من المفاهيم اللغوية ذات الثراء في المعنى ويأتي في مقدمتها زوال الخوف الثقة، التصديق، عدم الخيانة، وغيرها من المعاني عددها علماء اللغة للأمن.

ثانيا: المفهوم الاصطلاحي للأمن الاجتماعي

يشير فوزي الصادي لمفهوم الأمن الاجتماعي بأنه مجموعة من الجهود المتضافرة لمواجهة الجريمة والانحراف، ومجموعة المعايير التي وضعها المجتمع لكي يعيش كل فرد وهو آمن على حياته وماله وأولاده وعرضه ومستقبله، الأمر الذي يجعل أكثر قدرة على تحمل المسئولية الاجتماعية بدلا من اجل تحقيق نمو المجتمع وتقدمه.[3]

الأمن الاجتماعي عند أستاذ علم الاجتماع د. إحسان محمد الحسن يعني سلامة الأفراد والجماعات من الأخطار الداخلية والخارجية التي قد تتحداهم كالأخطار العسكرية أو الأجنبية كتعرض الدور والمحال إلى السرقات أو تعرض الأشخاص للقتل والاختطاف، أو تعرض الأماكن للتفجيرات وجميع هذه المخاطر سيتحمل الأبرياء تكاليفها الناجمة عن غياب الأمن الاجتماعي.[4]

وهناك من يعرف الأمن الاجتماعي بمفهومه العام بحيث يشمل كل النواحي الحياتية التي تهم الإنسان المعاصر، فهو يشمل أول ما يشمل الاكتفاء المعيشي والاقتصادي والاستقرار الحياتي للمواطن

---

[1]– كوثر عبدالله الجوعان، مفهوم الأمن الوطني الشامل وأبعاده في مختلف شؤون الحياة، مؤتمر التوافق السنوي الرابع " الأمن الوطني الشامل يومي 2– 3 / 04/ 2007، بالكويت، حركة التوافق الوطني الإسلامية ص.05

[2]– تباني وهيبة، الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو– الجزائر، 2014، ص.19.

[3]– فاطمة عبد الرسول جعفر، الشراكة بين شرطة خدمة المجتمع ومنظمات المدنية لتحقيق الأمن الاجتماعي دراسة مطبقة على عينة من شرطة خدمة المجتمع في مديرية المحافظة الوسطى، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة البحرين، 2008، ص. 20.

[4]– فاطمة عبد الرسول جعفر، نفس المرجع. ص. 21.

كما يتناول الأمن الاجتماعي بالإضافة إلى ما سبق تأمين الخدمات الأساسية للإنسان فلا يشعر بالعوز والحاجة، ويشمل الخدمات المدرسية والثقافية والرعاية الإنسانية والتأمينات الاجتماعية والمادية في حال البطالة والتوقف عن العمل، كما يهدف إلى تأمين الرفاهية الشخصية، وبالتالي إلى تأمين الوقاية من الإجرام والانحراف[1].

ويرى البعض أن الأمن الاجتماعي هو إحساس الفرد والجماعة البشرية بإشباع دوافعها العضوية والنفسية وعلى قمتها دافع الأمن بمظهريه المادي والنفسي المتمثلين في اطمئنان المجتمع إلى زوال ما يهدد مظاهر هذا الدافع المادي كالسكون الدائم المستقر والرزق الجاري والتوافق مع الغير والنفسية المتمثلة في اعتراف المجتمع بالفرد ودوره ومكانته فيه وهو ما يمكن أن يعبر عنه بلفظ " السكينة العامة " حيث تمر حياة المجتمع في هدوء نسبي.[2]

ومنه يمكن أن نقول أن الأمن الاجتماعي هو احد مجالات الأمن في بعده الاجتماعي والمتمثل في مجموعة الجهود والأمكانيات التي تبذلها الدولة والمجتمع من اجل ضمان سلامة الأفراد والجماعات من الأخطار الداخلية والخارجية التي تحيط به كالآفات الاجتماعية والجريمة المنظمة وصولا إلى مجتمع متماسك وخالي من كل مظاهر التردي والانحطاط في القيم الروحية والأخلاقية.

المحور الثاني: المتغيرات الإقليمية والمحلية وانعكاساتها على الهجرة غير الشرعية في الجزائر

أولا: المتغيرات الإقليمية

ساهمت العديد من المتغيرات الإقليمية التي شهدتها دول الجوار الجزائري والتي كانت لها ارتدادات قوية على واقع الهجرة غير الشرعية من والى الجزائر والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

01- المتغيرات الأمنية في منطقة الساحل: حيث يعتبر هذا المتغير من بين أهم المتغيرات التي ساهمت في ارتفاع أرقام وإحصائيات الهجرة غير الشرعية تجاه الجزائر والدول المغاربية، حيث شكلت الحرب في مالي والنيجر السبب الرئيسي في نزوح سكان المنطقة هروبا من ويلات الحرب التي اندلعت في مالي في مارس 2012، وكما هو معلوم فان المناطق التي تشهد صراعات سياسية وحروب أثنية تصبح ضمن المناطق الغير آمنة، وهو ما يجعل أفراد المجتمع القاطنين بهاته المناطق إلى تفضيل الهجرة إلى مناطق أكثر أمنا، وهو ما شهدته الجزائر طيلة السنوات الماضية من تزايد في أعداد المهاجرين غير الشرعيين

---

[1]- رشاد صالح رشاد زيد الكيلاني، الأمن الاجتماعي مفهومه، تأصيله الشرعي وصلته بالمقاصد الشرعية، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول الأمن الاجتماعي في التصور الإسلامي جامعة آل البيت، 3-4/ 07/2012، ص.09

[2]- منزل عمران حهاد العمر، علاقة اشتراك الطلاب في جماعات النشاط الطلابي بالأمن النفسي والاجتماعي لدى طلاب المرحلة الثانوية بمدينة الرياض، مذكرة ماجستير منشورة في العلوم الاجتماعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2004، ص.80

من منطقة الساحل تجاه العمق الجزائري، حيث تشير التقديرات والإحصائيات إلى أن مصالح الأمن الجزائري أوقفت في السنوات الماضية ما يقارب 10 الآلاف مهاجر غير شرعي من 23 دولة افريقية، كما يقدر الهلال الأحمر الجزائري عدد المهاجرين غير الشرعيين في مدينتي غرداية وورقلة على سبيل المثال لا الحصر من 5000 إلى 6000 مهاجر من مواطني الساحل الأفريقي اغلبهم من مالي والنيجر[1]، وتعتبر المدنيتين السالفتي الذكر من الولايات التي تقع في قلب الصحراء الجزائرية ولا تعد من ضمن المدن والولايات الحدودية، وهو ما يثبت أن أعداد المهاجرين في الولايات الحدودية كبرج باجي مختار وتمنراست وادرار تفوق بكثير هاته الأرقام

الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في دول الساحل:

ترجع الهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل إلى العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية فعلى الصعيد الاقتصادي نجد أن دول منطقة الساحل تعتبر من الدول التي تعاني العديد من الإختلالات الاقتصادية على غرار تدني الدخل القومي في هاته الدول وهو ما ينعكس بشكل مباشر على القدرة الشرائية لمواطني هاته الدول، ناهيك عن تدني الأجور والفقر والمديونية وضعف الاستثمار وعدم القدرة على الاستثمار كلها عوامل تدفع بالكثيرين إلى اختيار الهجرة غير الشرعية كسبيل لمواجهة الأوضاع الاقتصادية المزرية التي تعرفها هاته الدول، فالعامل الاقتصادي يعتبر من بين العوامل الأكثر تحفيزا على انتشار الهجرة غير الشرعية في هاته المناطق تجاه مناطق أكثر نمو اقتصادي[2].

أما على الصعيد الاجتماعي فنجد أن منطقة الساحل من بين الدول التي تعاني أوضاع اجتماعية مزرية نتيجة ضعف الأداء الاقتصادي فانتشرت الأوبئة والفقر والجهل وانتشرت معها الآفات الاجتماعية وانتشار عوامل القهر والحرمان وغيرها من العوامل الاجتماعية التي تساهم بشكل أو بأخر إلى غياب الأمن المجتمعي الذي يشكل احد ابر أسباب الهجرة غير الشرعية[3]، ناهيك عن غياب التجانس الاجتماعي في منطقة الساحل نظرا لتعدد القبائل وهو ما يؤدي إلى خلق لا تجانس مجتمعي ينعكس على

---

[1]– عبدالقادر خليفة، مهاجرو دول الساحل في مدن الصحراء الجزائرية: من مسار عبور الى فضاء استقرار(مدينة ورقلة– الجزائر)، مجلة إنسانيات، العدد69–70، 2015، ص.41

[2]– فريدة حموم، الهجرة غير الشرعية في الساحل الإفريقي: أسبابها وتداعياتها على الأمن الجزائري، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، المجلد 13، العدد.18، جوان 2022،ص.89

[3]– يحي مشرط، الأزمة في شمال مالي وتداعياتها على منطقة الساحل الإفريقي، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد 03، العدد.02، سبتمبر 2018، ص339

قوة الروابط الاجتماعية والرغبة في العيش معا، وهو ما يجعل المهاجرين غير الشرعيين يبحثون عن أماكن عيش أكثر امنا[1].

التنظيمات الجهادية في القارة الإفريقية:

شجعت هشاشة الدولة في إفريقيا على ظهور العديد من الحركات الجهادية بإفريقيا من أبرزها بوكوحرام المتأسسة في نيجيريا سنة 2002، وحركة التوحيد والجهاد بمالي التي ظهرت في 2011 واستفادت من السلاح الليبي الذي انتشر في منطقة الساحل بعد الإطاحة بنظام معمر القدافي وفي الشرق الإفريقي حركة الشباب المجاهدين بالصومال التي تأسست في 2004، حيث تشكل هاته التنظيمات وغيرها تحديا كبيرا للقارة الإفريقية وهو ما ساهم بشكل لافت في تزايد أعداد المهاجرين تجاه المنطقة المغاربية بشكل عام والجزائر بشكل خاص.

ثانيا: المتغيرات المحلية المساهمة في الهجرة غير الشرعية

تساهم العديد من المتغيرات على الصعيد المحلي في تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الأوساط الاجتماعية الجزائرية والتي يمكن إجمالها في النقاط التالية:

01- البطالة: حيث يعتبر هذا المتغير من بين أهم المتغيرات التي تدفع بالشباب الجزائري للهجرة، فحسب المعطيات التي اقرها الديوان الوطني للإحصائيات فنجد أن نسب البطالة في تزايد مستمر، حيث بلغت نسبة البطالين في الجزائر الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15-24 سنة قدرت ب 39.3% من إجمالي البطالين في الجزائر لسنة 2014، ومعظمهم من ذوي الشهادات العليا بنسبة مقدرة ب 13%إضافة إلى المتحصلين على شهادات التكوين المهني بنسبة 12% ، وهذا يرجع إلى التشبع الذي مس العديد من القطاعات العمومية في الجزائر[2].

02- تدهور الأوضاع الاجتماعية: حيث يلعب هذا المتغير دورا محوريا في تزايد نسب الهجرة غير الشرعية، فالأوضاع الاجتماعية التي عانتها الجزائر في السنوات الماضية كان المحفز الرئيسي للعديد من الجزائريين للهجرة غير الشرعية من أجل البحث عن سبل العيش الكريم في البلدان الأوروبية التي تعرف تقدما اقتصاديا واجتماعيا، فالفقر والبطالة وتدني المستوى المعيشي كلها عوامل ساهمت في تردي الأوضاع الاجتماعية بالجزائر مشكلة بذلك نقمة الجزائريين على هاته الأوضاع، لترسخ في أذهان العديد

[1]- فريدة حموم، المرجع السابق، ص.90.

[2]- بن زايد ريم، واقع وأسباب الهجرة غير الشرعية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 32، العدد.03، ديسمبر 2021، ص.31.

منهم ضرورة الهجرة إلى أوروبا والدول التي تعرف نمو اقتصاديا يكفل لهم الحياة والعيش الكريم، وهو ما صرح به العديد من الشباب الجزائري سواء من هاجروا تجاه أوروبا أو ممن يحاول الهجرة.

03 – العامل الجغرافي: فالموقع الجغرافي للجزائر اثر كبير في تزايد معدلات الهجرة غير الشرعية، فالقرب الجغرافي لأوروبا كان ولا يزال المحفز على الهجرة غير الشرعية حيث تبعد أوروبا عن السواحل الغربية للجزائر حوالي 150 كلم وعن السواحل الشرقية سوى 200 كلم، هذا القرب خلف لدى الشباب الجزائري الطمع وعبور البحر والتفكير في شتى الوسائل من اجل تحقيق الحلم الكبير وهو الوصول إلى أوروبا[1].

فنظرا لشساعة الإقليم الجغرافي للجزائر وطول حدودها ونظرا لوجود روابط بينه وبين الفضاءات الجيوسياسية المغاربية والعربية، الإفريقية والمتوسطية بدا لنا انه من غير الممكن الحديث عن امن قومي جزائري دون ربطه بهذه الحلقات الأمنية الحيوية بالنسبة للجزائر باعتبار الجزائر مرتبطة بشكل مباشر بكل فضاء من الفضاءات السابقة عبر روابط جغرافية مباشرة برية أو غير من خلال انتشار الجماعات المسلحة في الجنوب، وانهيار النظام السياسي والدولة في كل من ليبيا وتونس بالإضافة إلى تجارة المخدرات من الجانب الغربي للجزائر على طول الحدود الجزائرية المغربية، بالإضافة إلى كل ذلك الصراع بين المملكة المغربية والنظام السياسي الجزائري على قضية الصحراء الغربية كل هاته المتغيرات وغيرها شكلت تزايدا في الهجرة الغير شرعية لعدد من الأفارقة النازحين جراء الحروب والصراعات، بالإضافة إلى الكميات الهائلة للمخدرات والسموم الوافدة من الجانب الغربي للجزائر، فالجزائر وبموقعها الاستراتيجي أصبحت مطالبة أكثر من أي وقت مضى بمراجعة علاقتها مع دول الجوار خصوصا في الجناح الجنوبي حيث المشاكل والتهديدات التي تعانيها منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى تتفاقم وبشكل لافت ومخيف[2]، ما جعل النخبة الحاكمة في الجزائر تضع تجدي الهجرة غير الشرعية على الحدود الجزائرية على أولويات عمل الحكومة والنظام السياسي الجزائري من خلال التحرك والتنسيق مع دول الجوار والعمل المشترك من اجل حماية وصيانة الحدود الجزائرية والعمل على محاربة الهجرة غير الشرعية.

المحور الثالث: تأثير الهجرة غير الشرعية على الأمن المجتمعي في الجزائر

شهدت ظاهرة الهجرة السرية ارتفاعا محسوسا في السنوات الأخيرة نتيجة تدهور الظروف الاقتصادية، الاجتماعية والأمنية، فتطور هذه الظاهرة أصبح هاجسا يشغل معظم الدول نظرا للانعكاسات السلبية على المجتمع والتي تتمثل في الحضور المستمر للمهاجرين بحيث يعتبر منبع التهديد فهو مرتبط

[1]– بن زايد ريم، المرجع السابق، ص.32.

[2]– ظريف شاكر، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة– الجزائر، 2010، ص. 190.

بعصابات التهريب وأشكال مختلفة من الجريمة المنظمة "الاغتصاب، السرقات، القتل، والاعتداءات وترويج المخدرات، حيث شهدت الآونة الأخيرة من تاريخ الجزائر الانتشار الواسع للمخدرات خصوصا على طول الحدود الغربية والجنوبية الغربية المحاذية للمملكة المغربية حيث تشير آخر الإحصائيات أن 350 مليون مدمن للمخدرات في الجزائر[1]، كما تم إحباط الأطنان من عمليات تهريب خصوصا على الشريط الحدودي الغربي للجزائر، وهو ما ينعكس سلبا على قيم المجتمع الجزائري وأمنه من خلال الإنعكاسات السلبية للمخدرات على المجتمع الجزائري حيث أنها تؤدي إلى التشرد الأسري وانخفاض معدلات الإنتاج لدى العمال بنسبة الثلث، وازدياد معدلات الجرائم مثل السرقة وغسل الأموال وهو ما يهدد الأمن الاقتصادي للدولة الجزائرية، بالإضافة إلى تنامي نشاط المنظمات الإرهابية من خلال استغلال الموارد المالية المتحصل عليها جراء الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

وهذا ما يشكل إحساسا باللأمن كما تسهل للمنظمات الإجرامية والعصابات المعادية للبلد بالتوغل إلى داخل البلاد أو العكس، كما تؤثر الهجرة غير الشرعية على واقع الأمن المجتمعي من خلال الإخلال بالتوازن الديمغرافي خاصة في ولايات الجنوب الجزائري فهي مهددة بذلك ، كما أن تعدد الجنسيات (أكثر من 34 جنسية في مناطق معينة كتمنراست، اليزي، ورقلة، ادرار، ...) نتج عنه الانتشار الواسع لممارسة الدعارة والمساس بقيم وأخلاق المجتمع، إضافة إلى ظواهر التشرد والتسول والبناءات القصديرية الفوضوية وإنشاء قيطوهات من الصفيح خاصة بالمهاجرين السريين، كما تعمل الهجرة السرية إلى تفاقم الصراعات القبلية والعقائدية والطائفية بين المهاجرين خاصة الأفارقة منهم، وهو ما يشكل عامل تهديد للأمن المجتمعي للجزائر، ما يستدعي بالجزائر إلى تكثيف جهودها من اجل الحد من هاته الظاهرة التي تهدد كيان المجتمع الجزائري وأمنه من خلال التشاور والتعاون مع دول الجوار وبالأخص الأفارقة منهم.[2]

كما شكل التوافد الكبير للمهاجرين غير الشرعيين تجاه الجزائر خطرا جسيما على الهوية الجزائرية حيث أصبحت الهوية الجزائرية مهددة بخطر الاختراق، بسبب انتشار بعض الظواهر الدخيلة والغريبة على القيم والثقافة الجزائرية، فاختلاط المهاجرين الأفارقة بالسكان الأصليين لاسيما في المناطق الجنوبية من الوطن، له العديد من الارتدادات على الأمن المجتمعي، حيث أصبحت معه عملية التأثير والتأثر

[1]– بلقاسم حوام، مليون و350 ألف مدمن مخدرات في الجزائر، جريدة الشروق اليومي، 2013/12/19 على الموقع http://www.echoroukonline.com/ara/articles/188799.html لوحظ يوم 2015/04/28 على الساعة 22:30.

[2]– الاخضر عمر الدهيمي، دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر، بحث مقدم للندوة العلمية حول التجارب العربية في مكافحة الهجرة الغير شرعية، بجامعة نايف للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، 08/02/ 2010 ، ص ص. 12-13.

حقيقة قائمة، من خلال جلبهم لعادات وتقاليد تتنافى والعادات والتقاليد الجزائرية مثل ممارسة الطقوس الوثنية والشعائر المسيحية من شأنها التأثير في هوية الجزائريين على المدى المتوسط والبعيد.[1]

كما أفرزت هجرة الأفارقة غير الشرعيين جملة من الآثار على الأمن المجتمعي الجزائري، فقد انتشرت الآفات الاجتماعية كتفشي الرشوة مقابل الحصول على الوثائق القانونية للاستقرار في الجزائر أو من اجل العبور إلى اروبا، إضافة إلى انتشار تجارة واستهلاك المخدرات وانتشار الأقليات، وارتفاع حالات الزواج المختلط مما ينتج عنه اختلاط الأنساب الأمر الذي يمس بعادات وتقاليد المجتمع الجزائري.[2]

الخاتمة:

من كل هذا نستنتج أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية من والى الجزائر تتحكم فيها العديد من المتغيرات سواء على الصعيد المحلي أو على الصعيد الإقليمي، والمرتبطة أساسا بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، فالحروب والصراعات التي شهدتها دول منطقة الساحل كانت لها انعكاسات قوية على واقع الهجرة غير الشرعية في هاته المناطق، وهو ما جعل السكان الأصليين يبحثون في دول الجوار على مناطق أكثر أمنا من بلدانهم، والى جانب العامل الأمني نجد الظروف الاقتصادية والاجتماعية القاهرة في هاته الدول شكلت العامل المحفز للمهاجرين غير الشرعيين للبحث عن ظروف معيشية تكفل لهم العيش الكريم، لتكون الجزائر الوجهة المفضلة للعديد منهم نظرا للعديد من الاعتبارات وعلى رأسها الموقع الجغرافي الذي يعتبر استراتيجيا بالنسبة للجزائر وذلك لقربها من أوروبا لتصبح بذلك الجزائر منطقة عبور للمهاجرين الأفارقة تجاه الدول الأوروبية، وهو ما شكل تهديدا حقيقيا للأمن المجتمعي للجزائر نتيجة النزوح المتزايد للعديد من الأفارقة ومن جنسيات ودول مختلفة، وهو ما كانت له ارتدادات على الصعيد الاجتماعي، من خلال انتشار العديد من الظواهر الاجتماعية كالسرقة والقتل وتجارة المخدرات والتسول والرشوة وتزوير الوثائق والعملات وغير من الظواهر التي تتنافى وعادات وتقاليد المجتمع الجزائري.

قائمة المراجع المعتمدة:

01 – ابن منظور، لسان العرب، ط1، بيروت، دار صادر، 2000م، ج1.

[1]– مراد فول، تأثير ظاهرة الهجرة غير الشرعية على الأمن المجتمعي الجزائري، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 04، العدد.01، جوان 2017، ص.42.

[2]–برناوي أسماء، طيبي محمد بلهاشمي الأمين، تداعيات الهجرة غير الشرعية على الامن المجتمعي الجزائري دراسة حالة المهاجرين الأفارقة، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، المجلد، 10، العدد 01، 2021، ص89

02- اسعد طارش عبدالرضا، الآثار الاجتماعية للعولمة على دول العالم الثالث، مجلة دراسات دولية، دورية محكمة تصدر عن مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد .43، 03 جويلية 2013.

03 - الأخضر عمر الدهيمي، دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر، بحث مقدم للندوة العلمية حول التجارب العربية في مكافحة الهجرة الغير شرعية، بجامعة نايف للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، 2010/02/08.

04- بن عائشة محمد الأمين، بعد تفاقم الأزمة في منطقة الساحل الجزائر أمام فرصة تاريخية للريادة، جريدة الجزائر نيوز، بتاريخ 28 ماي 2014 على الموقع الالكتروني http://www.djazairnews.info/local/73436-2014-05-28-17-44-18.htm l تاريخ التصفح، 2015/04/27 على الساعة 12:26.

05- برناوي أسماء، طيبي محمد بلهاشمي الأمين، تداعيات الهجرة غير الشرعية على الأمن المجتمعي الجزائري دراسة حالة المهاجرين الأفارقة، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، المجلد، 10، العدد 01، 2021.

06- بلقاسم حوام، مليون و350 ألف مدمن مخدرات في الجزائر، جريدة الشروق اليومي، 2013/12/19 على الموقع http://www.echoroukonline.com/ara/articles/188799.html لوحظ يوم 2015/04/28 على الساعة 22:30.

07- بن زايد ريم، واقع وأسباب الهجرة غير الشرعية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 32، العدد.03، ديسمبر 2021.

08- تباني وهيبة، الأمن المتوسطي في استراتيجيه الحلف الأطلسي دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو الجزائر، 2014.

09- حويتي احمد، تأثير المخدرات على الأمن العمومي والاستقرار الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، مداخلة مقدمة إلى الندوة الوطنية حول دور المجتمع المدني في الوقاية من المخدرات، الجزائر العاصمة، 26-27 جوان 2007.

10- خليل إبراهيم حجاج وآخرون، اثر المتغيرات الدولية على مصادر تهديد الأمن القومي العربي بعد انتهاء الحرب الباردة 1990-2010 ، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 40، العدد، 02، 2013.

11- رشاد صالح رشاد زيد الكيلاني، الأمن الاجتماعي مفهومه، تأصيله الشرعي وصلته بالمقاصد الشرعية، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول الأمن الاجتماعي في التصور الإسلامي، جامعة أل البيت، 3-4/ 2012/07.

12- ظريف شاكر، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة- الجزائر، 2010.

13 - صالح زياني، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، مجلة المفكر، مجلة اكاديمة محكمة تصدر عن جامعة بسكرة، العدد 05 ،2010.

14- عبدالقادر خليفة، مهاجرو دول الساحل في مدن الصحراء الجزائرية: من مسار عبور إلى فضاء استقرار(مدينة ورقلة- الجزائر)، مجلة إنسانيات، العدد69-70، 2015.

15- عبدالوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ج.07، 1994.

16- فاطمة عبد الرسول جعفر، الشراكة بين شرطة خدمة المجتمع ومنظمات المدنية لتحقيق الأمن الاجتماعي دراسة مطبقة على عينة من شرطة خدمة المجتمع في مديرية المحافظة الوسطى، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة البحرين، 2008.

17- كمال الدين شيخ محمد عرب، التنظيمات الجهادية وأثرها على الأمن القومي للقارة الإفريقية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2014.

18- كوثر عبد الله الجوعان، مفهوم الأمن الوطني الشامل وأبعاده في مختلف شؤون الحياة، مؤتمر التوافق السوي الرابع " الأمن الوطني الشامل حركة التوافق الوطني الإسلامية، الكويت، يومي 2- 3 / 04/ 2007

19- مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، القاموس المحيط، ط.08، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر بيروت، 2005.

20- مراد فول، تأثير ظاهرة الهجرة غير الشرعية على الأمن المجتمعي الجزائري، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 04، العدد.01، جوان 2017،

21- منزل عمران جهاد العمر، علاقة اشتراك الطلاب في جماعات النشاط الطلابي بالأمن النفسي والاجتماعي لدى طلاب المرحلة الثانوية بمدينة الرياض، مذكرة ماجستير منشورة في العلوم الاجتماعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2004.

22- ناجي حسين، البطالة في الجزائر: دراسة تحليلية، مجلة الاقتصاد والمجتمع الصادرة عن مخبر المغرب الكبير الاقتصاد والمجتمع، جامعة قسنطينة 02، العدد 01، 2002.

23- فريدة حموم، الهجرة غير الشرعية في الساحل الإفريقي: أسبابها وتداعياتها على الأمن الجزائري، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، المجلد 13، العدد.18، جوان 2022،ص.89

24 - يحي مشرط، الأزمة في شمال مالي وتداعياتها على منطقة الساحل الإفريقي، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد 03، العدد.02، سبتمبر 2018، ص339

25- يوسف محمد الصواني، التحديات الأمنية للربيع العربي من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن، مجلة المستقبل العربي، مجلة دورية تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 416. أكتوبر 2013.